

منطقة الرياض بين قوى التركيز وقوى التشتت: تحليل اقتصادي مكاني لظاهرة النمو غير المتوازن والتحضر المفرط

موضي عبيد العتيبي

باحثة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
mualotaibi4@gmail.com

شهد ماجد العتيبي

باحثة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
Shahad.m.alotaibi5@gmail.com

هاله العطاس

أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية
heaalattas@kau.edu.sa

ملخص البحث

تتناول هذه الدراسة تحليلاً اقتصادياً مكانياً لظاهرة النمو غير المتوازن في منطقة الرياض، من خلال دراسة الجدلية القائمة بين قوى التركيز التي تجذب الأنشطة الاقتصادية والسكان نحو العاصمة، وقوى التشتت الناتجة عن ضغوط النمو الحضري المتسارع. يستعرض البحث الخصائص الجغرافية والسكانية والهيكل الاقتصادي المتنوع لمنطقة الرياض، ويحلل ميزاتها النسبية المتمثلة في الطلب المحلي والأسس البشرية والموقع الجغرافي وشكل التضاريس، إضافة إلى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. كما يتناول التحليل مؤشرات البطالة ومتوسط الدخل، ومستويات الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، وتوزيع الأنشطة الاقتصادية، والهجرة الداخلية، والبنية التحتية، ودرجة التركيز الاقتصادي، مستنداً إلى نظريات الاقتصاد الإقليمي، أبرزها نظرية أقطاب النمو لبيررو، ونموذج النواة والأطراف لكروغمان، والتراكم السببي لميردال، ونظرية المكان المركزي لكريستالر. وتخلص الدراسة إلى أن قوى التركيز لا تزال تتفوق بوضوح على قوى التشتت رغم بروز مظاهر اللاوفورات الحضرية كارتفاع أسعار السكن والازدحام المروري، وتفتقر جملة من السياسات التنموية لإدارة هذا التركيز مكانياً وربطه بأهداف رؤية السعودية 2030، بما يحول مركزية الرياض إلى رافعة للتنمية الإقليمية المتوازنة بدلاً من نموذج جذب مغلق.

الكلمات المفتاحية: التركيز الاقتصادي المكاني، النمو غير المتوازن، أقطاب النمو، نموذج النواة والأطراف، التراكم السببي، الميزة النسبية، الهجرة الداخلية، رؤية السعودية 2030، الاستثمار الأجنبي المباشر، منطقة الرياض.

Agglomeration and Dispersion Forces in the Riyadh Region: A Spatial Economic Analysis of Unbalanced Growth and Over-Urbanization

Moudi Obaid Alotaibi

Master's Researcher in Economics, College of Economics and Administration, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia
mualotaibi4@gmail.com

Shahad Majed Alotaibi

Master's Researcher in Economics, College of Economics and Administration, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia
Shahad.m.alotaibi5@gmail.com

Halah Alattas

Assistant Professor of Economics, College of Economics and Administration, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia
heaalattas@kau.edu.sa

Abstract

This study presents a spatial economic analysis of the phenomenon of unbalanced growth in the Riyadh Region through an examination of the interplay between agglomeration forces that attract economic activities and population concentration toward the capital city and dispersion forces resulting from the pressures of rapid urban growth. The study reviews the geographic and demographic characteristics and the diversified economic structure of the Riyadh Region and analyzes its comparative advantages, including local market demand, human capital resources, strategic geographic location, and topographical features, in addition to its contribution to Saudi Arabia's gross domestic product (GDP). It also examines unemployment rates, average income levels, domestic and foreign direct investment (FDI), the spatial distribution of economic activities, internal migration patterns, infrastructure development, and the degree of economic concentration. The analysis is grounded in major regional economic theories, particularly Perroux's Growth Pole Theory, Krugman's Core-Periphery Model, Myrdal's Theory of Circular and Cumulative Causation, and Christaller's Central Place Theory. The findings indicate that agglomeration forces continue to outweigh dispersion forces despite the emergence of urban diseconomies, such as rising housing costs and increasing traffic congestion. The study concludes by proposing a set of development policies aimed at managing economic concentration spatially and linking it to the objectives of Saudi Vision 2030, thereby transforming Riyadh's centrality into a driver of balanced regional development rather than a self-reinforcing model of economic concentration.

Keywords: Spatial Economic Concentration, Unbalanced Growth, Growth Pole Theory, Core–Periphery Model, Circular and Cumulative Causation, Comparative Advantage, Internal Migration, Saudi Vision 2030, Foreign Direct Investment, Riyadh Region.

1. المقدمة

تُمثل منطقة الرياض، كونها عاصمة المملكة العربية السعودية ومركزها الإداري والاقتصادي، مثلاً مميزاً لدراسة ديناميكيات التركيز الاقتصادي وآثاره على التوازن الإقليمي. وتعيش المنطقة حالياً فترة فريدة من التحول الاقتصادي والمكاني، مما يجعلها حالة دراسية مثالية لتطبيق مفاهيم الاقتصاد الإقليمي، ويهدف هذا التقرير إلى دراسة التفاعلات المكانية في المنطقة، مع التركيز على الجدلية القائمة بين قوى التركيز التي تجذب الأنشطة الاقتصادية والسكان، وقوى التشتت الناتجة عن ضغوط النمو المفرط (Krugman, 1991)، وهي جدلية ما تزال حاضرة بقوة في الأدبيات الحديثة، إذ تؤكد دراسة تقييمية لسياسات التخطيط المكاني في المملكة استمرار هيمنة النمط المركزي رغم توجهات اللامركزية المعلنة (Almulhim & Cobbinah, 2024)، كما يخلص تحليل تجميعي حديث لأدبيات اقتصاديات التجمع إلى أن قوى التركيز لا تزال تتفوق تجريبياً على قوى التشتت في أغلب السياقات الحضرية المقارنة (Donovan et al., 2024)، وتوضح أهمية هذا التحليل في ضوء المؤشرات الرقمية الحديثة؛ إذ تحتضن المنطقة عدد سكان يبلغ 10.09 مليون نسمة (الهيئة العامة للإحصاء، 2025)، وإن هذا الارتباط بين الكتلة السكانية والمركزية الإنتاجية لم يعزز مكانة الرياض كقطب نمو مهيم فحسب -وهو ما تؤكد دراسات حديثة قاست مؤشر التركيز الحضري ومعامل جيني على مستوى المناطق الإدارية وصنفت الرياض بوصفها المدينة الأولى (Primate City) الأكثر هيمنة ضمن النظام الحضري الوطني (Al-Jarallah, 2025)- بل جعلها أيضاً المحرك الرئيسي للتنمية الوطنية، مما يتطلب دراسة تأثير هذا التركيز على توازن الفرص الاقتصادية وتوزيع عناصر الإنتاج، من أجل الوصول إلى هذا الهدف، يتبع التقرير أسلوباً تحليلياً يربط بين المؤشرات الكمية الرسمية والنماذج النظرية المتعلقة بالاقتصاد الإقليمي، ويتناول خمسة جوانب رئيسية: التعريف بالمنطقة، التحليل الاقتصادي، تحديد المشكلة الإقليمية، السياسات التنموية المقترحة، وكذلك الربط برؤية السعودية 2030.

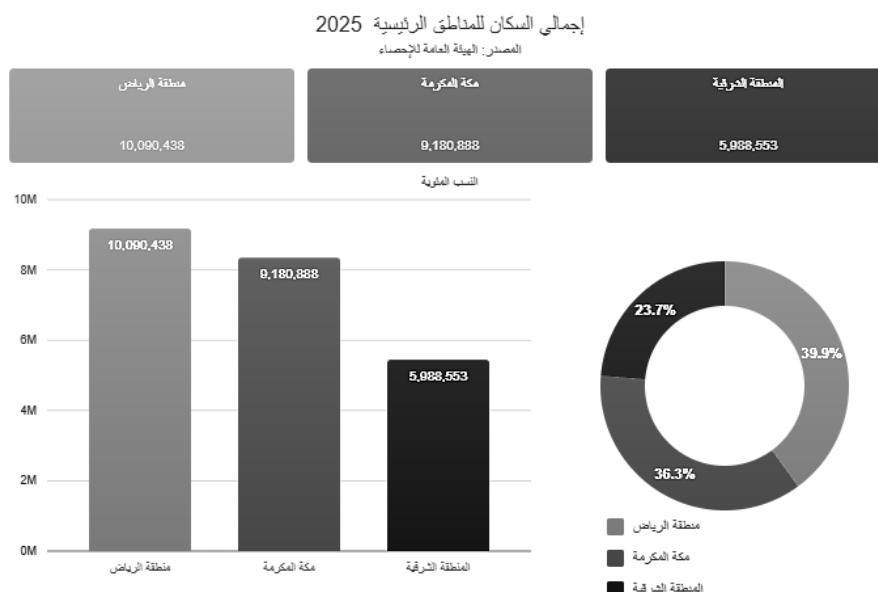
2. التعريف بمنطقة الرياض

2.1 الموقع الجغرافي:

تقع منطقة الرياض في قلب المملكة العربية السعودية، وتمتد على مساحة تقارب 380,000 كيلومتر مربع، مما يمثل حوالي 19% من إجمالي مساحة المملكة، مما يجعلها ثاني أكبر المناطق الإدارية من حيث المساحة، تحدها من الشمال منطقة القصيم، ومن الغرب منطقتا مكة والمدينة وعسير، ومن الجنوب منطقة نجران، ومن الشرق المنطقة الشرقية، وتحظى المنطقة بأهمية جغرافية نتيجة لموقعها المركزي، الذي يمنحها القدرة على الربط بين مختلف أجزاء المملكة، إذ تمر من خلالها الشبكات الرئيسية للطرق البرية والسكك الحديدية التي تربط الأقاليم الشرقية، والغربية، والشمالية، والجنوبية، وقد ساهم هذا الموقع، بالإضافة إلى كونها موطن الحكومة والوزارات والهيئات الكبرى، في تعزيز دورها كمركز مهم لوجستياً وإدارياً واقتصادياً على مستوى الوطن (هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، 2012).

2.2 السكان والنمو السكاني:

تظهر البيانات الإحصائية الحديثة تحوُّلاً كبيراً في التعداد السكاني لمنطقة الرياض؛ حيث بلغ العدد الإجمالي للسكان في المنطقة حوالي 10,090,438 نسمة في عام 2025، عند النظر إلى هذا العدد، نرى أن المنطقة تشكل حوالي 39,9% من إجمالي سكان المملكة العربية السعودية، مما يجعلها أكبر مركز سكاني بين المناطق الإدارية بالنسبة لزيادة السكان، فقد حققت المنطقة نمواً سنوياً ملحوظاً بنسبة 5,7% مقارنة بعام 2024 (الهيئة العامة للإحصاء، 2025)، ويعتبر هذا الرقم مرتفعاً جداً إذ لا تعود هذه الزيادة فقط إلى الزيادة الطبيعية، بل تعبر أيضاً عن زيادة ملحوظة في الهجرة من داخل وخارج المنطقة، تؤكد هذه الأرقام أن الرياض لا تجذب السكان فقط، بل تجذبهم بأعداد متزايدة كل عام، مما يظهر مدى الطلب على الحياة الحضرية، وجاذبية سوق العمل، وتوسع الفرص الاستثمارية التي تقدمها المنطقة كأحد المراكز الوطنية المهمة.



شكل (1) المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، 2025

2.3 الهيكل الاقتصادي

يتسم التركيب الاقتصادي في منطقة الرياض بالتنوع والتعاون بين القطاعات، فهذه المنطقة لا تقتصر على كونها العاصمة للمملكة فقط، بل تعد أيضاً عنصراً أساسياً في دفع النمو الاقتصادي للبلاد. يتركز هذا التركيب على مجموعة من القطاعات المهمة التي تعمل معاً، وهذه القطاعات هي:

- قطاع الإدارة الحكومية والخدمات السيادية:

يُعد هذا القطاع الركيزة التقليدية و"الصناعة القائدة" في الرياض بصفته العاصمة الإدارية والسياسية للمملكة، وتكمن أهميته الهيكلية في تركيز جميع الهيئات العليا والمكاتب الرئيسية للوزارات مثل وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط، بجانب المؤسسات المالية المنظمة مثل البنك المركزي السعودي ينتج عن هذا التركيز الحكومي حاجة مستمرة للخدمات المحلية، مما يجعل المنطقة وحدة إدارية مستقلة وقوة رئيسية في صنع القرار الاقتصادي الوطني. (الهيئة الملكية لمدينة الرياض، 2024)

- القطاع المالي والاستثماري:

امتداداً للدور الذي يلعبه الإقليم كمركز سيادي للقرار، أصبحت الرياض الوجهة الرئيسية للاستثمارات الرأسمالية في المملكة، حيث يضم هيكلها الاقتصادي المقرات الإدارية الكبرى لمصارف السعودية وأكثر من 580 فرعاً بنكياً موزعة في المنطقة (منصة البيانات السعودية، 2025)، بالإضافة إلى المؤسسات الاستثمارية القائمة مثل صندوق الاستثمارات العامة ومجموعة تداول السعودية (البنك المركزي السعودي "ساما"، 2024)، ويظهر الثقل المالي للإقليم في استقطاب المقرات الإقليمية لأكثر من 700 شركة عالمية، مما يعزز ميزته التنافسية في جذب رؤوس الأموال والخبرات الدولية، ويوفر بيئة تمويلية شاملة قادرة على مواكبة التوسع الاقتصادي المتسارع وزيادة الطلب على الخدمات المالية داخل الإقليم (الهيئة الملكية لمدينة الرياض، 2024).

- قطاع التقنية والمعلومات:

تُعتبر مدينة الرياض أول عاصمة رقمية في العالم العربي، حيث احتلت المرتبة الثلاثين عالمياً في مؤشر IMD للمدن الذكية لعام 2023 (IMD, 2023)، ويعتمد هذا القطاع على بنية تحتية رقمية متطورة تشمل مراكز البيانات ومنظومة الحوسبة السحابية، مما يجعل المنطقة وجهة رئيسية لكبرى شركات التقنية العالمية الساعية إلى ترسيخ حضورها في منطقة الشرق الأوسط.

- قطاع التشييد والبناء والأنشطة العقارية:

يُمثل هذا القطاع المحرك الأكثر حيوية في الهيكل الاقتصادي للرياض في الوقت الحالي، حيث سجل نسبة نمو قياسية وصلت إلى 61% مدفوعة بالمشاريع التنموية الكبرى مثل "القدية" و"الدرعية" و"المربع الجديد"، ويساهم هذا النشاط في تطوير المنطقة عبر جذب عناصر الإنتاج والتقنيات الحديثة، ويتجلى ثقله في كونه القطاع الأكبر استيعاباً للقوى العاملة؛ حيث تصدرت أنشطة البناء قائمة الأنشطة الاقتصادية في المنطقة بأكثر من 1.45 مليون مشغل بنهاية عام 2025، مما يعكس أهمية هذا المجال في تنفيذ التوسع العمراني والاقتصادي للمنطقة (الهيئة العامة للإحصاء، 2025).

- القطاع الصناعي (الصناعات التحويلية):

يتميز هيكل اقتصاد الرياض بوجود "التركز الصناعي"؛ حيث يحتوي الإقليم على 4,389 مصنعاً نشطاً، وهو ما يعادل 36.3% من مجموع المصانع في المملكة (وزارة الصناعة والثروة المعدنية، 2025). يعتمد هذا النشاط بشكل أساسي في المدن الصناعية الكبيرة التي تساعد في تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة كفاءة الإنتاج عبر وفورات الحجم. كما يركز القطاع على الصناعات التحويلية والتقنية المتقدمة التي ترفع من القيمة المضافة للاقتصاد المحلي وتخلق فرص عمل تخصصية تعتمد على الأيدي العاملة الماهرة.

- قطاع السياحة والترفيه والخدمات الفندقية:

برز هذا القطاع كإضافة حديثة للهيكل الاقتصادي بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية للمنطقة وتحسين نوعية الحياة، وقد شهد نشاط التجارة والفنادق والمطاعم نمواً كبيراً بلغ 29.8%، مما يدل على تحوّل الرياض إلى وجهة جذب سياحي وثقافي عالمي، وساهم هذا القطاع في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإيرادات السياحية للإقليم، حيث بلغ معدل إشغال الفنادق في منطقة الرياض 69.0%، فيما وصل معدل إشغال الشقق والوحدات الأخرى إلى 72.5% كما جذب موسم الرياض في عام 2025 أكثر من 11 مليون زائر (وزارة السياحة، 2025).

- قطاع النقل والخدمات اللوجستية:

نظراً لموقع منطقة الرياض المميز، الذي يجعلها حلقة وصل أساسية بين مختلف أنحاء المملكة، ومع التطورات الكبيرة في البنية التحتية ووسائل المواصلات، أصبح مجال النقل والخدمات اللوجستية جزءاً مهماً في الهيكل الاقتصادي، وتسهم هذه الشبكات في تعزيز الاتصال بين الأنشطة الاقتصادية والخدمات، وتخفيض تكاليف النقل، وتسهيل حركة الموارد الإنتاجية، مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في نقل البضائع والتخزين والاتصالات بنسبة تقارب 25.6% (الهيئة العامة للإحصاء، 2025)، ويتجلى هذا الدور اللوجستي من خلال وظيفة الميناء الجاف في الرياض، حيث يُعد نقطة مركزية للنقل البري وتوزيع السلع، بالإضافة إلى تطوير مرافق الشحن الجوي التي تدعم تدفق المنتجات وتربط المنطقة بالأسواق المحلية والدولية (الخطوط الحديدية السعودية "سار"، 2024). ويشكل مشروع مترو الرياض تحولاً كبيراً في نظام النقل الحضري من خلال تحسين كفاءة التنقل وتقليل الازدحام المروري وتكاليفه الاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في تعزيز التوازن والتنمية في المنطقة (الهيئة الملكية لمدينة الرياض، 2025).

2.4 الميزة النسبية:

تتمثل الميزة النسبية لمنطقة الرياض في تكامل عدة عوامل اقتصادية وجغرافية وبشرية لتمنحها الريادة كأهم إقليم وظيفي في المملكة، ويمكن رصد ميزات التنافسية على النحو التالي:

1. **ميزة الطلب المحلي:** تعتبر قوة الاستهلاك الداخلي من أبرز محددات الميزة النسبية للموقع؛ حيث تبرز الرياض كأكبر سوق

استهلاكه بمتوسط إنفاق شهري للأسرة السعودية يبلغ 21,971 ريالاً (الهيئة العامة للإحصاء، 2025). هذا الطلب المرتفع يؤدي إلى "اتساع الإقليم وازدهاره" نتيجة تحفيز الإنتاج المحلي وتوسع الأنشطة الاقتصادية لتلبية احتياجات هذا السوق الضخم.

2. ميزة الأسس البشرية: تمثل الميزة النسبية للأسس البشرية في منطقة الرياض في حجم السكان وكفاءتهم في الإنتاج، فوجود عدد سكان يتجاوز 10 ملايين شخص يساهم في تشكيل سوق عمل متنوع يوفر الكثير من التخصصات والمهارات المطلوبة لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، وتعمق هذه الميزة عبر ارتفاع معدلات المشاركة الاقتصادية التي وصلت إلى نحو 53,1%، مما يجعل الموارد البشرية في الرياض من المحركات الأساسية للأنشطة الاقتصادية، بما يساهم في تقليل تكاليف استقطاب العمالة، ويعزز كفاءة الإنتاج، ويرفع الإنتاجية الكلية للمنطقة (الهيئة العامة للإحصاء، 2025).

3. ميزة الموقع الجغرافي: ترتبط الميزة النسبية لمنطقة الرياض بموقعها الجغرافي الاستراتيجي في وسط المملكة العربية السعودية بناء على نظرية المكان المركزي (Christaller, 1966)، تعد الرياض مركزاً رئيسياً للنشاطات الاقتصادية على مستوى البلاد هذه المركزية تؤدي إلى انخفاض تكاليف الوصول إلى الأسواق مقارنة بالمناطق الطرفية، إلى جانب وفورات التركيز الاقتصادي الناتجة عن تجمع الأنشطة الإنتاجية والخدمية والسكانية في نطاق واحد، هذا يعزز من دور الرياض كمركز وطني لجذب الموارد الاقتصادية والمهارات البشرية وتوزيعها، مما يساعد في دعم التكامل الاقتصادي بين مناطق المملكة (الهيئة الملكية لمدينة الرياض، 2024).

4. ميزة شكل التضاريس: تعتبر الخصائص الجغرافية لمنطقة الرياض عنصراً أساسياً في تحديد ميزتها النسبية، فالطبيعة السهلية المستوية لهذا المكان توفر مزايا في كفاءة الاستغلال المكاني وتوزيع الأنشطة المختلفة، وساهم استواء السطح في استيعاب كتلة بشرية تجاوزت 10 ملايين فرد وفي خفض التكاليف الرأسمالية المرتبطة بتمهيد الأراضي وشق الطرق، فضلاً عن تسهيل توطن المشاريع التي تتطلب مساحات شاسعة كالمدن الصناعية والمراكز اللوجستية، مما يخلق بيئة ملائمة لتعزيز اقتصاديات التركيز ويضمن انسيابية حركة عناصر الإنتاج بين قطاعات الإقليم. (هيئة المساحة الجيولوجية السعودية، 2012)

2.5 مساهمة الإقليم في الناتج المحلي:

تحتل منطقة الرياض المرتبة الأولى بين مناطق المملكة من حيث الثقل الاقتصادي، حيث تساهم بنحو 23% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، وبما يقارب 50% من الناتج المحلي غير النفطي (الهيئة العامة للإحصاء، 2025)، مما يعكس تركز الأنشطة الخدمية والمالية والتجارية والتقنية في نطاقها الجغرافي بوصفها مركزاً اقتصادياً وطنياً وفق منطق اقتصاديات التركيز، وعلى صعيد بيئة الأعمال، فقد استحوذت المنطقة على أكثر من 43% من إجمالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة بنهاية عام 2023، ما يعادل نحو 571.3 ألف منشأة، في مقابل 18.1% لمنطقة مكة المكرمة (الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت"، 2024)، وهو ما يؤشر على عمق الاستقطاب الاقتصادي الذي تمارسه المنطقة على مستوى النطاق الجغرافي للمملكة.

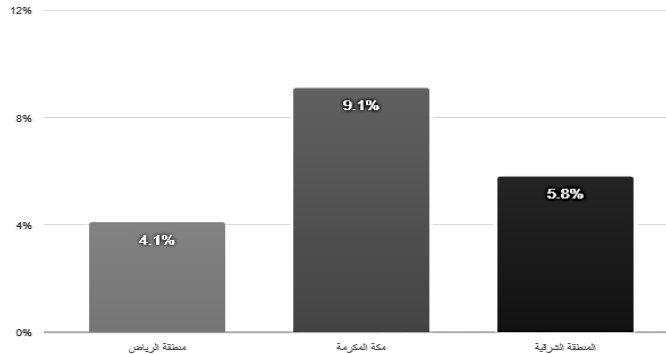
3. التحليل الاقتصادي لمنطقة الرياض

3.1 البطالة ومتوسط الدخل:

أولاً: البطالة:

تشير بيانات مسح القوى العاملة في منطقة الرياض للربع الرابع لعام 2025 إلى أن معدل البطالة الإجمالي للسعوديين وصل 4.1%، منخفضاً مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي حين بلغت 4.4% (الهيئة العامة للإحصاء، 2025)، بما يعكس تحسناً نسبياً في قدرة سوق العمل بالمنطقة على استيعاب القوى العاملة الوطنية، ويظهر تفاوت واضح في معدلات البطالة بحسب الجنس؛ حيث سجل الذكور معدلاً منخفضاً بلغ 2.7%، في حين ارتفع المعدل لدى الإناث إلى 6.5%، مما يعكس استمرار الفجوة الجندرية في سوق العمل رغم اتساع النشاط الاقتصادي في المنطقة، وقد يرتبط ذلك بطبيعة الفرص الوظيفية المتاحة وتتركز نسبة من الوظائف في قطاعات يغلب عليها الطابع المهني أو الميداني الذي يستقطب الذكور بدرجة أكبر، كما تُعدّ منطقة الرياض الأقل بطالةً بين مناطق المملكة، فعلى سبيل المثال وصل معدل منطقة مكة المكرمة إلى 9.1%، ومنطقة الشرقية التي سجلت 5.8%، ويعكس ذلك مكانة الرياض بوصفها إحدى أكثر المناطق قدرةً على توليد فرص العمل واستيعاب القوى العاملة الوطنية.

معدل البطالة الإجمالي للمدلول الرئيسي 2025
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

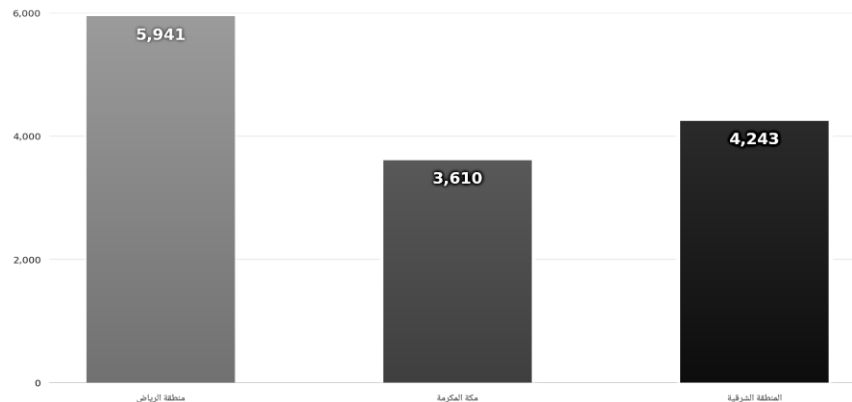


شكل (2): الهيئة العامة للإحصاء، الربع الرابع 2025.

ثانياً: متوسط الدخل:

تشير البيانات الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء (وفقاً لمسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2023) (الهيئة العامة للإحصاء، 2025) إلى تفوق منطقة الرياض الجوهري في مؤشر متوسط الدخل الشهري المتاح للفرد، حيث بلغ 5,941 ريالاً؛ وهو الرقم الأعلى على مستوى المناطق الإدارية في المملكة، متجاوزاً نظيره في المنطقة الشرقية (4,243 ريالاً) ومنطقة مكة المكرمة (3,610 ريالاً) بفوارق ملموسة، ويُمثل هذا التباين أحد أبرز قوى الجذب (Centripetal Forces) التي تُفسر الاندفاع السكاني نحو العاصمة؛ إذ لا يعكس ارتفاع الدخل المتاح رفاهية معيشية فحسب، بل يُعد محركاً أساسياً لتعزيز القوة الشرائية، مما يحفز التمرکز الاقتصادي ويؤكد الميزة التنافسية للرياض كقطب مالي وإداري قادر على استقطاب القوى العاملة الماهرة وتحفيز النمو العمراني المتسارع.

متوسط الدخل الشهري المتاح للفرد حسب المنطقة 2023
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء



شكل (3) المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، 2025

وعليه ترتبط هذه المؤشرات بنظرية أقطاب النمو (Growth Poles Theory) لفرانسوا بيرو (Perroux, 1955)، والتي ترى أن التنمية لا تحدث بالتساوي بين الأقاليم، بل تتركز في نقاط مكانية معينة تضم صناعات قائمة تستقطب العمالة ورأس المال وترفع مستويات الدخل. وتعد الرياض نموذجاً حياً لهذا المفهوم، إذ يعكس تفوقها في متوسط الدخل الشهري (5,941 ريالاً) مقارنةً بالمنطقة الشرقية ومكة المكرمة نضجها بوصفها قطباً مالياً وإدارياً يستأثر بحصة الأسد من الفرص الاقتصادية على المستوى الوطني، غير أن بيرو نبّه إلى أن التركيز في القطب لا يعني بالضرورة توزيعاً متوازناً للمنافع داخله، وهو ما تؤكد بيانات البطالة الجندرية؛ إذ تتمحور فرص العمل المتاحة حول قطاعات بعينها تستوعب الذكور

بنسب أعلى، فيما تواجه العمالة النسائية اختناقات هيكلية تحدّ من استيعابها، مما يكشف أن ازدهار القطب الاقتصادي لا يترجم بالضرورة إلى تكافؤ في الفرص بين مختلف فئات القوى العاملة داخل الإقليم ذاته.

3.2 مستوى الاستثمار:

تحتل منطقة الرياض مكانةً محوريةً في المشهد الاستثماري الوطني، وذلك على صعيدي الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر، مما يُجسّد بوضوح ظاهرة التركيز الاقتصادي المكاني التي يتناولها هذا التقرير:

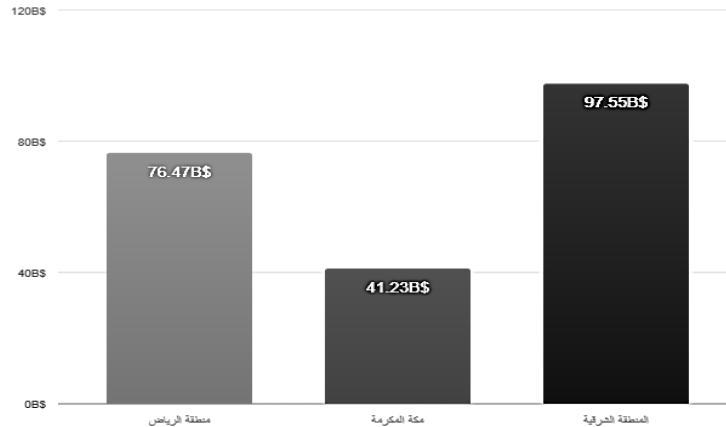
أولاً: الاستثمار المحلي:

تُعدّ منطقة الرياض الوجهة الاستثمارية الأولى على المستوى الوطني، ويتضح ذلك من خلال جملة من المؤشرات الدالة؛ فعلى مستوى النشاط العقاري الذي يعكس حجم تدفق رأس المال المحلي نحو المنطقة، سجّل ارتفاعاً ملحوظاً في حجم المعاملات بنسبة 51.6% خلال النصف الأول من عام 2024، لتبلغ قيمتها الإجمالية نحو 26.6 مليار ريال (Knight Frank، 2025)، مدفوعاً بالنمو السكاني المتسارع وتوافر المشاريع التطويرية الكبرى كمشروع القدية والمربع الجديد، وعلى مستوى بيئة الأعمال، استحوذت المنطقة على ما نسبته 32% (وزارة التجارة، 2025) من إجمالي السجلات التجارية الجديدة على المستوى الوطني خلال الربع الثاني من العام نفسه، ويدعم ذلك ما سبق الإشارة إليه من استحواد المنطقة على أكثر من 43% من إجمالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، مما يُشير إلى تمركز النشاط الاقتصادي الخاص في نطاقها الجغرافي، ويُرسّخ مكانتها بوصفها قطباً استثمارياً مهيماً وفق منطق اقتصاديات التركيز.

ثانياً: الاستثمار الأجنبي المباشر:

يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر أبرز المؤشرات الدالة على جاذبية البيئة الاستثمارية وقدرتها على استقطاب رؤوس الأموال الدولية، وتبرز منطقة الرياض في هذا السياق بوصفها الوجهة الأولى وطنياً، إذ بلغت تدفقاتها 8.78 مليار دولار عام 2023، ورصيد تراكمي وصل إلى 76.47 مليار دولار، متقدمةً على المنطقة الشرقية التي بلغت تدفقاتها 7.59 مليار دولار، ومنطقة مكة المكرمة التي بلغت تدفقاتها 2.98 مليار دولار (وزارة الاستثمار، 2023). ويعكس هذا النمط تحولاً نوعياً في بنية الاستثمار الأجنبي على المستوى الوطني، إذ لم تعد الجاذبية الاستثمارية مرتبطة حصراً بالثروة النفطية، بل امتدت لتشمل الأنشطة الإنتاجية والخدمية المتقدمة المتمركزة في منطقة الرياض، مما يُرسّخ مكانتها بوصفها قطباً استثمارياً متنامياً.

رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة 2023



شكل (4): المصدر: وزارة الاستثمار، 2023

وتتماشى هذه المؤشرات الاستثمارية أيضاً مع ما تطرحه نظرية أقطاب النمو لفرانسوا بيرو (Perroux, 1955)، التي ترى أن التنمية لا تنتشر بالتساوي بين الأقاليم، بل تتركز حول صناعات قائمة تستقطب رأس المال وتولد نمواً تراكمياً يمتد إلى القطاعات المحيطة، وينعكس ذلك في منطقة الرياض من خلال تركز الأنشطة المالية والتقنية والعقارية فيها بوصفها صناعات قائمة، إذ انعكس هذا التركز في استحوادها على أكثر من 43% من إجمالي المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وارتفاع قيمة معاملاتها العقارية إلى 26.6 مليار ريال، فضلاً عن تصدّرها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وطنياً بقيمة 8.78 مليار دولار عام 2023، متجاوزة المنطقة الشرقية ومكة المكرمة، وقد أفضى هذا التركيز إلى ما أسماه بيرو بالمسببات التراكمية، حيث يولد تركز الاستثمار في الرياض جاذبية متصاعدة تستقطب مزيداً من رأس المال والأنشطة الاقتصادية، مما يعمّق الفجوة بينها وبين سائر الأقاليم.

3.3 توزيع الأنشطة الاقتصادية:

يعبر توزيع الأنشطة الاقتصادية في منطقة الرياض عن أحد أهم مظاهر قوة التركيز في الاقتصاد الوطني، حيث تعدت الرياض دورها التقليدي كمركز إداري وحضاري، لتصبح نواة اقتصادية متطورة تجذب الأنشطة ذات القيمة العالية في القطاعات التجارية، والتقنية، والعقارية، والقطاعات الواعدة. وتؤكد بيانات وزارة التجارة هذا التركيز المكاني، فقد تصدرت الرياض مناطق المملكة في إجمالي السجلات التجارية القائمة بنحو 660,420 سجلاً، متقدمة بوضوح على مكة المكرمة والمنطقة الشرقية، كما جاءت في المركز الأول في الوساطة العقارية بنحو 23,421 سجلاً، وفي البحث والتطوير في تقنيات الفضاء بنحو 940 سجلاً (وزارة التجارة، 2025). ويتكامل ذلك مع تفوقها في الأنشطة الرقمية والمعرفية، حيث بلغت سجلات التجارة الإلكترونية في الرياض 20,039 سجلاً، وتقنية البيانات الضخمة وتحليل البيانات 5,693 سجلاً، وتقنيات الواقع الافتراضي والمعزز 7,596 سجلاً، إضافة إلى تصدرها نشاط نشر البرمجيات بعدد 2,447 سجلاً (وزارة التجارة، 2025).

تحليلها تكشف هذه المؤشرات أن الرياض لا تشهد مجرد نمو كمي في النشاط التجاري، بل تعبر عن وجود قاعدة بيانات معرفية متطورة داخل العاصمة، تعتمد على البيانات والابتكار ورأس المال البشري الماهر. ويظهر هنا دور البحث والتطوير كحلقة لتحويل المعرفة إلى تطبيقات اقتصادية قابلة للنمو، مما يزيد من القيمة المضافة للأنشطة غير النفطية. كما يمكن تفسير جزء من هذا التحول من خلال نظرية القاعدة التصديرية، إذ لا تقتصر أهمية الأنشطة الرقمية واللوجستية والبرمجية على تلبية الطلب المحلي داخل الرياض، بل تمتد أيضاً إلى قدرتها على خدمة أسواق أوسع داخل المملكة وخارجها، مما يجعلها أنشطة مدرة للدخل ومشجعة للنمو غير النفطية. وبذلك تستمد الرياض قوتها الاقتصادية من نوعية النشاط ووظيفته المعرفية والتصديرية وليس من حجمه فقط، وهو ما

يعزز مكانتها كقطب رئيس لقوى التجمع، وي طرح في الوقت نفسه تحديًا تخطيطيًا يتعلق بكيفية توسيع آثار هذا التجمع لتخدم نطاقًا إقليميًا أوسع .

3.4 الهجرة الداخلية:

تظهر البيانات المتعلقة بالسكان وسوق العمل أن منطقة الرياض أصبحت وجهة رئيسية للهجرة الداخلية وجذب الكوادر البشرية، وهذا لا يعود فقط إلى الزيادة الطبيعية، بل أيضًا بسبب تجمع الوظائف المتميزة والخدمات المتطورة فيها. فارتفع عدد سكانها إلى أكثر من 10 ملايين نسمة عام 2025، مع مشاركة السعوديين في القوى العاملة بنسبة 56.5% وانخفاض البطالة إلى 4.1%، يشير إلى قوة جذب واضحة للباحثين عن فرص أفضل (الهيئة العامة للإحصاء، 2025). يمكن تفسير هذه الحركة كنوع من هجرة العقول على الصعيد الداخلي، حيث تُظهر الكفاءات العالية ميلها للانتقال إلى المناطق التي تقدم عائدات أفضل للتعليم والخبرة، بالإضافة إلى فرص مهنية أوسع. وبناءً على نموذج هاريس-تودارو (Todaro, 1970 & Harris)، فإن قرار الهجرة لا يعتمد فقط على المستوى الحالي للدخل، بل أيضًا على الدخل المتوقع والفرص المتاحة لوظائف أفضل في المستقبل. لذا فإن الهجرة إلى الرياض ليست مجرد زيادة في عدد السكان، بل تعكس أيضًا إعادة توزيع للمهارات على مستوى المملكة، مما يعزز من قوة العاصمة ويتطلب في ذات الوقت تحسين جاذبية المناطق الأخرى والمراكز الثانوية للحفاظ على تلك الكفاءات .

3.5 البنية التحتية:

تعكس البنية التحتية في منطقة الرياض تحول العاصمة إلى مستوى متطور من الاستعداد العمراني واللوجستي، مما يعزز قدرتها على استيعاب الزيادة السكانية والاقتصادية السريعة. ويتضح ذلك في مشروع الملك عبد العزيز للنقل العام، حيث يتكون قطار الرياض من 6 مسارات بطول 176 كيلومترًا و85 محطة، بطاقة استيعابية تصل إلى 3.6 مليون راكب يوميًا، بالتكامل مع برنامج تطوير محاور الطرق الدائرية والريسية الذي يستهدف تنفيذ وتطوير أكثر من 500 كيلومتر من شبكة الطرق (الهيئة الملكية لمدينة الرياض، 2024). كما يعزز مشروع مطار الملك سلمان الدولي الوظيفة اللوجستية للعاصمة، من خلال مطار مخطط على مساحة 57 كيلومترًا مربعًا وب 6 مدارج متوازية، وبطاقة مستهدفة تصل إلى 100 مليون مسافر بحلول 2030 و185 مليون مسافر بحلول 2050 (الهيئة العامة للطيران المدني، 2024). ولا تقتصر قوة البنية التحتية على النقل والربط، بل تشمل الحوكمة التنفيذية وجودة الخدمات الأساسية وقابلية العيش، إذ أعلن مركز مشاريع البنية التحتية بمنطقة الرياض تنسيق وتنفيذ أكثر من 8,000 مشروع بنية تحتية خلال عام 2025 (مركز مشاريع البنية التحتية بمنطقة الرياض، 2025)، بما يعكس حجم التدخل المؤسسي لإدارة النمو الحضري المتسارع. كما يوضح تقرير قابلية العيش في مدن السعودية 2025 أن محور البنية التحتية يقيس كفاءة النقل، والإسكان، والكهرباء، والمياه، والإنترنت، وقد سجلت الرياض عام 2024 نحو 233 مسارًا مباشرًا بين المدن، مع وصول خدمات الكهرباء إلى 100% وجودة مياه صالحة للشرب بلغت 94.23% (الهيئة العامة للإحصاء، 2025).

اقتصاديًا، تعد هذه المنظومة رأسمالًا مكانيًا منتجًا فالنقل والطرق والمطار والخدمات الأساسية لا تعمل كروافد منفصلة، بل كعوامل تقلل تكاليف الموقع والمعاملات، وتزيد إنتاجية المكان، وتدعم توطيد الأنشطة الاقتصادية. كما يتماشى ذلك مع نظرية الموقع التي تشرح تأثير تكاليف النقل والاتصال في اختيار مواقع النشاط (Christaller, 1966)، ومع وفورات التكتل التي تبرز كيف تعزز البنية التحتية المتقدمة كفاءة تجمع السكان والشركات والخدمات. وبالتالي تصبح البنية التحتية في الرياض أحد العوامل الأساسية لتعزيز تنافسية الإقليم واستدامة نموه، وليس مجرد شكل عمراني أو خدمي .

3.6 درجة التركيز الاقتصادي:

ترتبت على التحولات الاقتصادية والعمرانية السريعة في منطقة الرياض وصول الإقليم إلى مستوى متقدم من التركيز الجغرافي والاقتصادي، جعل العاصمة تتحول من مركز إداري وحضري رئيسي إلى نواة اقتصادية قوية ضمن البنية المكانية للاقتصاد السعودي (الثابت، 2013). ولا يعتمد هذا التركيز على الكثافة السكانية أو العمرانية فقط، بل على تركيز مميز للوظائف الاقتصادية القيادية، بما يشمل مراكز القرار الاقتصادي، والخدمات المالية، والأنشطة المعرفية، والمشروعات الكبيرة، والبنية المؤسسية التي تدعم التحول غير النفطي، وهو ما يتسق مع نتائج دراسة مقارنة حديثة وظّفت مؤشر التركيز الحضري (UPI) ومعامل جيني عبر

المناطق الإدارية السعودية، وخلصت إلى أن الرياض تسجل أعلى درجات التركيز والتفاوت مقارنة بمكة المكرمة والمنطقة الشرقية (Al-Jarallah, 2025). وتعكس المؤشرات الرسمية السابقة، المتعلقة بحصة الرياض من الناتج غير النفطي، واستقطاب المقرات الإقليمية، وتوسع الأنشطة ذات القيمة العالية، أن العاصمة أصبحت المستقطب الأهم لرؤوس الأموال والكفاءات والأنشطة الإنتاجية المتقدمة داخل الاقتصاد الوطني. ضمن قراءة تحليلية مكانية، يعكس هذا النموذج الخصائص المرتبطة بالنمو غير المتوازن كما أوضح هيرشمان، بالإضافة إلى التراكم الدائري السببي كما تناول ميردال (Hirschman, 1958; Myrdal, 1957). تؤدي وفورات الحجم والعائدات المتزايدة إلى تعزيز المركز الاقتصادي وإعادة إنتاج تفوقه على الأطراف المحيطة. وبالتالي، يمكن اعتبار الرياض بمثابة مركز اقتصادي متعدد الأبعاد، حيث لا تقتصر مركزيته فقط على حجم النشاط، بل تشمل أيضاً قدرته على توجيه الاستثمارات، وخلق فرص العمل، وقيادة التحولات الهيكلية في الاقتصاد الوطني. وهذا يجعل من درجة التركيز في الرياض مرتفعة على صعيد الحجم والوظائف والتأثير المكاني.

4. تشخيص المشكلة الإقليمية

تكمن المشكلة الإقليمية في منطقة الرياض في أن التركيز الاقتصادي العالي تخطى تدريجياً حدوده التنموية الفعالة ليصبح اختلال مكاني يزيد الفجوة بين المركز والأطراف داخل الاقتصاد الوطني. ويتضح ذلك في الفروق الملحوظة بين الرياض والمناطق الأخرى، إذ يبلغ متوسط دخل الأسرة في الرياض 25995 ريالاً مقابل 15577 ريالاً في منطقة مكة المكرمة (الهيئة العامة للإحصاء، 2025)، ما يعكس تركز الفرص والأنشطة الاقتصادية عالية القيمة داخل النواة الاقتصادية الرئيسية على حساب الأطراف. ومن منظور الاقتصاد الإقليمي، وتحديدًا نموذج النواة والأطراف لبول كروغمان ونظرية التراكم السببي لغونار ميردال (Krugman, 1991; Myrdal, 1957)، فإن هذا النمط الاستقطابي يحركه وفورات التكتل والعوائد المتزايدة للاقتصاد الرقمي الذي بلغت مساهمته 15.6% (هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية، 2024) من الناتج المحلي للمملكة، حيث يعزز تجمع الأنشطة المعرفية والخدمات العليا قوة العاصمة على تفوقها

الاقتصادي بشكل تدريجي. وفي المقابل بدأت قوى التشتت بالظهور بسبب زيادة اللاوفورات الحضرية والضغط التضخمي، إذ تجاوز سعر متر الشقق السكنية 6,175 ريالاً بنمو سنوي بلغ (Knight Frank, 2025) 10.6%، إضافة إلى تفاقم الاختناقات المرورية التي تسببت في ارتفاع زمن الرحلة داخل المدينة، إذ بلغ متوسط زمن الرحلة لمسافة 10 كيلومترات نحو 16 دقيقة و48 ثانية، وبمعدل ازدحام بلغ (TomTom, 2025) 43.7% ورغم هذه التحديات، لا تزال قوى التركيز تتفوق على قوى التشتت بسبب استمرار جذب الأنشطة الاقتصادية والكفاءات البشرية نحو العاصمة. وبناءً على ذلك، فإن جوهر المشكلة لا يكمن في ظهور التركيز الاقتصادي بحد ذاته، بل في ضعف انتقال تأثيراته التنموية وآليات النمو الاقتصادي إلى الأطراف والمناطق التابعة، بما يرسخ استمرار نموذج النمو غير المتوازن داخل النظام الاقتصادي للمملكة.

5. السياسات التنموية المقترحة

في ضوء ما أظهره التحليل من تفوق قوى التركيز على قوى التشتت في منطقة الرياض، فإن التدخل التنموي لا يهدف إلى تفكيك مركزية العاصمة أو إضعاف دورها الاقتصادي، بل إلى إعادة تنظيم آثار هذه المركزية مكانياً. فالمشكلة لا تكمن في قوة الرياض كقطب نمو، وإنما في محدودية انتقال آثار هذا النمو إلى النطاق الإقليمي الأوسع، وما يرتبط بذلك من ضغوط حضرية وفجوات مكانية في توزيع الفرص والخدمات. ومن هذا المنطلق، تُطرح السياسات الآتية بوصفها مسارات عملية لإدارة التركيز، وربط النمو الحضري والاستثماري بأدوات قائمة ومؤشرات قابلة للمتابعة.

جدول (1): السياسات التنموية المقترحة لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة في منطقة الرياض - المصدر: من إعداد الباحثين

السياسة المقترحة	الأساس النظري	الكيفية	جهة التنفيذ	المدة	الأداة والبرنامج القائم الداعم	الأثر المتوقع
إنشاء شبكة حضرية إقليمية	أقطاب النمو، النواة والأطراف	توجيه الخدمات التعليمية (كليات تقنية وفروع جامعية) والصحية واللوجستية والرقمية خارج النواة الكبرى للرياض نحو مدن كالمزاحمية والودامي والزلفي وعفيف، مع تطوير اشتراطات التخطيط العمراني لرفع التكامل الوظيفي بين المركز ومحيطه	وزارة الاقتصاد والتخطيط، وزارة الاستثمار، وزارة البلديات والإسكان، الهيئة الملكية لمدينة الرياض، إمارات المناطق	متوسط المدى: 3-5 سنوات	مرسوم هيئات المناطق 2023، برنامج جودة الحياة، المدن الصناعية والمرافق اللوجستية القائمة في محيط الرياض	تخفيف الضغط الحضري على الرياض وخفض معدل الهجرة الداخلية الصافية، توسيع الروابط الإنتاجية والخدمية مع المحيط الإقليمي تقليل فجوة الدخل البيئية تتجاوز 67% حالياً بين الرياض ومكة المكرمة
توجيه الاستثمارات نحو أقطاب نمو إقليمية متعددة	أقطاب النمو، التخصص المكاني، الميزة النسبية	تصميم حوافز استثمارية انتقائية حسب ميزة كل موقع، وتوجيه الأنشطة الصناعية واللوجستية والرقمية للمواقع الأقدر على استيعابها	وزارة الاستثمار، الجهات التنموية والصناعية، إمارات المناطق، القطاع الخاص	قصير إلى متوسط المدى: 2-4 سنوات	المدن الصناعية في الخرج وسدير وضرماء وشقراء، وبرامج جذب الاستثمار، برنامج المقرات الإقليمية (RHQ)	تقليل التركيز الاستثماري داخل الرياض، وتنويع القاعدة الاقتصادية، ورفع تنافسية المواقع الأقل جذباً
إدارة النمو الحضري في الرياض	قوى التركيز والتشتت، التكتل	ربط التوسع العمراني بمحطات النقل العام، وتوجيه الإسكان والخدمات نحو المواقع ذات الكفاءة العالية، وتشجيع الاستخدام المختلط للأراضي	الهيئة الملكية لمدينة الرياض، الجهات البلدية، برنامج الإسكان، مشروعات النقل العام	مستمر / متوسط المدى: 2-5 سنوات	مشروع الملك عبد العزيز للنقل العام، وبرنامج الإسكان، ومشروعات تحسين جودة الحياة	تقليل تكاليف التنقل والسكن، ورفع كفاءة استخدام الأراضي، والحفاظ على فوائد التكتل دون زيادة أعبائه
تطوير لوحة مؤشرات إقليمية متكاملة	التخطيط الإقليمي المبني على البيانات	إنشاء مؤشرات دورية للسكان، الدخل، البطالة، الاستثمار، السكن، النقل، ودرجة التركيز، وربطها بقرارات التخطيط والتمويل	الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الجهات المحلية والقطاعية	قصير المدى: 1-2 سنة ثم تحديث سنوي	منصات بيانات الهيئة العامة للإحصاء، DataSaudi، مؤشرات جودة الحياة لرؤية 2030	مراقبة الفجوات قبل تفاقمها، وتحسين توجيه الموارد والاستثمارات، وقياس أثر السياسات

تظهر هذه السياسات أن معالجة النمو غير المتوازن في منطقة الرياض تحتاج إلى دمج مسارين متكاملين: الأول يركز على زيادة كفاءة النواة الحضرية عبر إدارة التوسع العمراني وتقليل آثار الكثافة، والثاني يركز على توسيع الأثر التنموي للرياض من خلال نقاط ومراكز تستطيع استيعاب جزء من النشاط الاقتصادي. وبهذا يصبح دور الرياض أكثر توازناً، فهي لا تفقد ميزتها كمركز وطني للنمو، لكنها تتحول إلى محرك للتنمية مكانية أوسع، تعتمد على التخصص المكاني، والترابط الوظيفي، وقياس الأثر بدل أن تكتفي بتراكم النمو داخل المركز.

6. الربط برؤية السعودية 2030

ينسجم تحليل منطقة الرياض مع الهدف العام لرؤية المملكة العربية السعودية 2030، التي تسعى إلى بناء نموذج تنموي أكثر تنافسية واستدامة، كما عبّر عنه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بقوله: «هـدفـي الأول أن تكون بلادنا نموذجاً ناجحاً ورائداً في العالم على كافة الأصعدة» (رؤية السعودية 2030، 2016). كما يتوافق هذا التوجه مع رؤية صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، الرامية إلى تعزيز مكانة الرياض بوصفها مدينة عالمية رائدة في مجالات جودة الحياة والسياحة والخدمات.

ومن منظور الاقتصاد المكاني، يمكن تفسير البرامج والمشروعات التنموية في منطقة الرياض باعتبارها أدوات لإدارة العلاقة بين قوى التركيز وقوى التشتت. فمن جهة، تسهم مشروعات كبرى مثل المربع الجديد، والقدية، وبرنامج المقرات الإقليمية، والتوسع في الأنشطة الرقمية والتقنية المتقدمة في تعزيز جاذبية المنطقة للاستثمارات ورأس المال البشري والأنشطة الاقتصادية عالية القيمة، بما يدعم دور الرياض بوصفها قطب نمو وطني. ومن جهة أخرى، تستهدف برامج جودة الحياة والإسكان ومبادرات الرياض الخضراء والمسار الرياضي تحسين البيئة الحضرية وتعزيز العدالة المكانية ورفع مستوى جودة الحياة للسكان (Mahboob, 2025). كما يسهم تطوير منظومة النقل العام في دعم التحول نحو أنماط تنقل حضري أكثر كفاءة واستدامة، والحد من بعض الآثار السلبية المصاحبة

للتركز الحضري المكثف (AlQuhtani, 2026) وعليه، يمكن النظر إلى هذه السياسات باعتبارها محاولة لتحقيق توازن نسبي بين المنافع الاقتصادية الناشئة عن التركيز المكاني ومتطلبات التنمية الحضرية المستدامة، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية السعودية 2030 (رؤية السعودية 2030، 2024-2025).

وفي هذا السياق، لا تعني رؤية 2030 زيادة نمو الرياض بشكل منفصل عن بقية الاقتصاد الوطني، بل تنظيم هذا النمو بحيث تصبح قوة العاصمة رافعة للتنوع الاقتصادي، مع تقليل المشاكل الحضرية الناتجة عن الازدحام وارتفاع تكاليف المعيشة (رؤية السعودية 2030، 2016). لذا فإن أهمية الرؤية في حالة الرياض لا تكمن فقط في زيادة حجم الاستثمار أو تسريع النمو العمراني، بل في قدرتها على جعل التركز الاقتصادي أكثر كفاءة واستدامة، وتحويل جزء من آثاره إلى فوائد مكانية أوسع تفيد المنطقة والاقتصاد الوطني ككل.

الخاتمة

تبين من تحليل منطقة الرياض أن قوى التركز لا تزال تتفوق على قوى التشتت بوضوح؛ إذ يستمر تدفق الاستثمارات والمهارات البشرية والأنشطة الاقتصادية المهمة نحو العاصمة، في حين تبقى مظاهر التشتت — مثل ارتفاع أسعار السكن وزيادة الازدحام — غير كافية بعد لدفع الأنشطة خارج المركز. وقد رسّخت الرياض مكانتها كمركز اقتصادي وطني متنوع بفضل تركّز الأنشطة غير النفطية والاستثمارات المميزة والبنية التحتية المتطورة، وهو ما يتماشى مع خطط رؤية السعودية 2030 (رؤية السعودية 2030، 2024-2025).

غير أن استمرار هيمنة قوى التركز دون آليات توزيع فعالة يعمّق الفجوة المكانية بين العاصمة وبقية المناطق (Myrdal, 1957؛ Hirschman, 1958)، مما يجعل التحدي الأكبر ليس في تقليل قوة الرياض، بل في تحويل هذه القوة إلى رافعة تنموية أوسع. ولذلك يستدعي استدامة هذا النمو إدارة فعالة للتوسع الحضري داخل المركز، وإعادة توجيه جزء من الأنشطة والاستثمارات نحو مناطق المملكة وفق مبدأ التخصص المكاني، حتى تتحول مركزية الرياض من نموذج جذب مغلق إلى محرك لتنمية إقليمية متوازنة تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ككل.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- البنك المركزي السعودي "ساما". (2024). التقرير السنوي لقطاع البنوك. <https://www.sama.gov.sa>
- الثابت، عبد الله بن أحمد. (2013). دور سياسات التنمية الإقليمية في التنمية الاقتصادية المحلية: الحالة الدراسية لمنطقة الرياض (رسالة دكتوراه، جامعة نيوكاسل، المملكة المتحدة). <https://faculty.ksu.edu.sa/ar/aalthabt/publication/69653>
- الخطوط الحديدية السعودية "سار". (2024). ميناء الرياض الجاف. <https://www.sar.com.sa>
- رؤية السعودية 2030. (2016). كلمة القيادة (خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز). <https://www.vision2030.gov.sa/ar/vision/crown-message>
- رؤية السعودية 2030. (2018). برنامج جودة الحياة. <https://www.vision2030.gov.sa/ar/explore/programs/quality-of-life-program>
- رؤية السعودية 2030. (2024-2025). مشروعات ومبادرات: المربع الجديد، القدية، المسار الرياضي، الرياض الخضراء، برنامج الإسكان. <https://www.vision2030.gov.sa/ar>
- مركز مشاريع البنية التحتية بمنطقة الرياض. (2025). عام على تأسيس مركز مشاريع البنية التحتية بمنطقة الرياض. <https://www.ripc.gov.sa/news/one-year-later-10-02>
- منصة البيانات السعودية. (2025). فروع البنوك في منطقة الرياض. <https://datasaudi.sa/ar/region/al-riyadh#branches-of-banks>

- هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية. (2024). مؤشرات الاقتصاد الرقمي في المملكة العربية السعودية. <https://www.cst.gov.sa>
- الهيئة العامة للإحصاء. (2025). إحصاءات الدخل والإنفاق الاستهلاكي للأسرة لعام 2023م. <https://www.stats.gov.sa/ar>
- الهيئة العامة للإحصاء. (2025). إحصاءات سوق العمل للربع الرابع لعام 2025. <https://www.stats.gov.sa/ar>
- الهيئة العامة للإحصاء. (2025). الناتج المحلي الإجمالي والحسابات القومية لعام 2024م. <https://www.stats.gov.sa/ar>
- الهيئة العامة للإحصاء. (2025). قابلية العيش في مدن السعودية: الرياض، جدة، الخبر 2025. https://www.stats.gov.sa/documents/20117/2435245/gastat_lisc_report_2025_ar.pdf_fixed_3823803/ef04a0b1-d91b-7d64-6ccf-a9645e44b15e?t=1759257226257
- الهيئة العامة للطيران المدني. (2024). مشروع مطار الملك سلمان الدولي. <https://gaca.gov.sa>
- الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت". (2024). تقرير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة. <https://www.monshaat.gov.sa>
- هيئة المساحة الجيولوجية السعودية. (2012). المملكة العربية السعودية: حقائق وأرقام (مساحات مناطق المملكة الإدارية وتضاريسها). <https://sgs.gov.sa>
- الهيئة الملكية لمدينة الرياض. (2024). المؤشرات الاقتصادية وبرنامج المقرات الإقليمية للشركات العالمية (RHQ) ومشروعات النقل العام. <https://www.rcrc.gov.sa>
- وزارة الاستثمار. (2023). الاستثمار في منطقة الرياض. استثمار في السعودية. <https://investsaudi.sa/invest-in-region?region=riyadh>
- وزارة التجارة. (2025). السجلات التجارية والأنشطة الاقتصادية حسب المنطقة. <https://mc.gov.sa>
- وزارة السياحة. (2025). التقرير الإحصائي لموسم الرياض. <https://mt.gov.sa>
- وزارة الصناعة والثروة المعدنية. (2025). دليل المصانع في المملكة العربية السعودية. <https://mim.gov.sa>

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Al-Jarallah, A. (2025). Urban primacy and intra-regional inequality in Saudi Arabia: A comparative analysis [Preprint]. ResearchGate. https://www.researchgate.net/publication/395015589_Urban_Primary_and_Intra-Regional_Inequality_in_Saudi_Arabia_A_Comparative_Analysis
- Almulhim, A. I., & Cobbinah, P. B. (2024). Urbanization provocateur: Reaching urban planning-led development in Saudi Arabia. Land Use Policy, 147, 107365. <https://www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0264837724003181?via%3Dihub>
- AlQuhtani, S. (2026). Assessing the impact of Saudi Vision 2030 on urban mobility transitions: The case of Riyadh. Growth and Change, 57(1), e70094. <https://doi.org/10.1111/grow.70094>
- Christaller, W. (1966). Central Places in Southern Germany (C. W. Baskin, Trans.). Prentice-Hall. (Original work published 1933).

-
- Donovan, S., de Graaff, T., de Groot, H. L. F., & Koopmans, C. C. (2024). Unraveling urban advantages: A meta-analysis of agglomeration economies. *Journal of Economic Surveys*, 38(1), 168–200. <https://doi.org/10.1111/joes.12543>
 - Harris, J. R., & Todaro, M. P. (1970). Migration, unemployment and development: A two-sector analysis. *American Economic Review*, 60(1), 126–142. <https://www.jstor.org/stable/1807860>
 - Hirschman, A. O. (1958). *The Strategy of Economic Development*. Yale University Press.
 - IMD World Competitiveness Center. (2023). *IMD Smart City Index 2023*. IMD Business School. <https://www.imd.org/wp-content/uploads/2023/04/smartcityindex-2023-v7.pdf>
 - Knight Frank. (2025). Saudi Arabia residential market review: Q2 2025. Knight Frank Saudi Arabia. <https://www.knightfrank.com.sa/en/newsroom/article/2025/8/saudi-arabia-residential-market-review>
 - Krugman, P. (1991). *Geography and Trade*. MIT Press
 - Mahboob, A. M. (2025). Transforming Riyadh: Urban development, quality of life, and spatial equity under Vision 2030. *International Journal of Low-Carbon Technologies*, 20, 1842–1854. <https://doi.org/10.1093/ijlct/ctaf124>
 - Myrdal, G. (1957). *Economic Theory and Under-developed Regions*. Duckworth. <https://www.routledge.com/Economic-Theory-and-Underdeveloped-Regions/Myrdal/p/book/9780714613044>
 - Perroux, F. (1955). Note sur la notion de pôle de croissance. *Économie appliquée*, 8(1–2), 307–320. https://www.persee.fr/doc/ecoap_0013-0494_1955_num_8_1_2522
 - TomTom. (2025). Riyadh traffic report: TomTom Traffic Index. TomTom. <https://www.tomtom.com/traffic-index/city/riyadh>